دور السياسة الجنائية بالحد من ظاهرة الانحلال الأخلاقي في العراق

حسين يونس إبراهيم الحدراوي

The role of criminal policy in reducing the phenomenon of moral decay in Iraq

الكلمات الافتتاحية:
الانحلال الأخلاقي، السياسة الجنائية، العراق، الجرائم الأخلاقية، الوقاية والإصلاح.

Keywords:
Moral decay, criminal policy, Iraq, moral crimes, prevention and reform.

Abstract

This research examines the role of criminal policy in mitigating the phenomenon of moral decay in Iraq, an issue that directly impacts societal stability and its value system. The research seeks to understand the reasons behind the spread of this phenomenon, analyze the legal and political framework governing its response, and ultimately propose practical solutions that can enhance the effectiveness of criminal policy in this area. The researcher adopted a descriptive-analytical approach, drawing on legal sources, social studies, and official reports to examine the manifestations and causes of moral decay and assess the capacity of Iraqi criminal policy to address this phenomenon. The research findings indicate that moral decay in Iraq is linked to several factors, including social factors such as weakened family ties, the negative influence of media, and widespread poverty; legal factors such as weak law enforcement and

legislative loopholes; and complex political and security factors. The research also reveals that Iraqi criminal policy possesses legal and procedural tools that can contribute to mitigating moral decay, but it still faces challenges that necessitate legislative development, strengthening the role of the judiciary and security agencies, raising societal awareness, and focusing on the rehabilitation of offenders. The research arrived at a set of recommendations aimed at enhancing the effectiveness of criminal policy, most notably: updating laws related to ethical conduct, activating coordination among relevant authorities, spreading ethical awareness among different segments of society, and benefiting from successful international experiences, with a focus on prevention and rehabilitation as two essential means of addressing the phenomenon. The research concludes by emphasizing that confronting moral decay cannot be achieved through legal efforts alone, but requires joint cooperation between state institutions, society, and individuals in order to build a stable society based on values and ethics.

الملخص

يتناول هذا البحث دور السياسة الجنائية في الحد من ظاهرة الانحلال الأخلاقي في العراق، بوصفها قضية تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمع وتماسكه القيمي، ويسعى البحث إلى فهم الأسباب التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة، وتحليل الإطار القانوني والسياسي الذي ينظم مواجهتها، وصولاً إلى اقتراح حلول عملية يمكن أن تعزز من فعالية السياسة الجنائية في هذا المجال. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مستعيناً بالمصادر القانونية والدراسات الاجتماعية والتقارير الرسمية، بهدف دراسة مظاهر الانحلال الأخلاقي وأسبابه، وتقييم مدى قدرة السياسة الجنائية

العراقية على التعامل مع هذه الظاهرة. تشير نتائج البحث إلى أن الانحلال الأخلاقي في العراق يرتبط بعدة عوامل، منها الاجتماعية مثل ضعف الروابط الأسرية، والتأثير السلبي لوسائل الإعلام، وانتشار الفقر، ومنها القانونية المتمثلة في ضعف تطبيق القوانين ووجود ثغرات تشريعية، إلى جانب عوامل سياسية وأمنية معقدة، كما تبيّن أن السياسة الجنائية العراقية تمتلك أدوات قانونية وإجرائية يمكن أن تسهم في الحد من الانحلال الأخلاقي، لكنها ما زالت تواجه تحديات تستدعي تطوير التشريعات، وتعزيز دور القضاء والأجهزة الأمنية، إضافة إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي والاهتمام بالجانب الإصلاحي للمنحرفين. وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز فعالية السياسة الجنائية، من أبرزها: تحديث القوانين المتعلقة بالسلوكيات الأخلاقية، وتفعيل التنسيق بين الجهات المعنية، ونشر الوعي الأخلاقي بين فئات المجتمع المختلفة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، مع التركيز على الوقاية والإصلاح كوسيلتين أساسيتين لمواجهة الظاهرة. ويؤكد البحث في نهايته أن التصدي للانحلال الأخلاقي لا يمكن أن يتحقق بجهود قانونية فقط، بل يتطلب تعاونًا مشتركًا بين مؤسسات الدولة والمجتمع والأفراد من أجل بناء مجتمع مستقر قائم على القيم والأخلاق.

المقدمة

تُعدّ القيم الأخلاقية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها بناء المجتمع الإنساني، إذ تشكّل الإطار الناظم للسلوك الفردي والجماعي، وتوجّه الأفراد نحو ما يعزز استقرار العلاقات الاجتماعية ويحافظ على النظام العام، ومن دون هذه القيم، يفقد المجتمع توازنه وتضعف روابطه، فتختل منظومته القيمية التي تمثل جوهر هويته الحضارية. شهد العراق خلال العقود الأخيرة، ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣، سلسلة من التحولات العميقة على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، انعكست بصورة واضحة على البناء القيمي للمجتمع، فقد أدت تلك التحولات إلى تراجع بعض القيم التقليدية وتنامي مظاهر الانحلال الأخلاقي بأشكال متعددة، سواء في الممارسات الاجتماعية أو الأنشطة الاقتصادية أو في الخطاب الإعلامي والثقافي، وأصبحت هذه الظواهر تمثل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي وتمس جوهر الهوية العراقية المتجذرة في الموروث الديني والثقافي العريق. تنبع أهمية هذا البحث من سعيه إلى دراسة العلاقة بين السياسة الجنائية، باعتبارها الأداة التي تعتمدها الدولة لمواجهة الجريمة والانحراف، وبين ظاهرة الانحلال الأخلاقي التي تشكل خطراً متزايداً على البنية الاجتماعية للدولة العراقية، فالمفهوم الحديث للسياسة الجنائية تجاوز حدود العقوبة الزجرية التقليدية، ليشمل سياسات وقائية وإصلاحية تهدف إلى معالجة أسباب الانحراف قبل وقوعه، وصون القيم الأخلاقية والاجتماعية من التدهور والانحلال، أهمية البحث من جهة أخرى إن العراق بلد إسلامي وأكثر الناس فيه مسلمين

والإسلام يؤكد على الأخلاق، كما في قول الرسول (ص)(إنما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق) يُبيّن النبي ﷺ في هذا الحديث أن الغاية العظمى من بعثته هي إكمال منظومة الأخلاق الفاضلة، لأن الأخلاق هي أساس بناء الفرد والمجتمع، وبدونها لا يتحقق الإيمان الكامل ولا صلاح الأمة.

مشكلة البحث: يُثار التساؤل حول مدى قدرة السياسة الجنائية في العراق على الحد من مظاهر الانحلال الأخلاقي التي باتت تشكّل تحدياً واضحاً لاستقرار المجتمع وقيمه، فإلى أي حدّ استطاعت هذه السياسة أن تؤدي دورها في مواجهة الظاهرة، وما هي الأدوات التشريعية والقضائية والوقائية التي يمكن أن تسهم في معالجتها والحدّ من انتشارها ضمن إطار قانوني واجتماعي متكامل؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن فاعلية السياسة الجنائية في الحد من مظاهر الانحلال الأخلاقي تتناسب طردياً مع مدى شمولها وتوازنها بين البعد العقابي الذي يحقق الردع والزجر، والبعد الوقائي الذي يعالج الأسباب الجذرية للانحراف ويعمل على تحصين المجتمع أخلاقياً وقيمياً.

أهداف البحث:

١. دراسة مظاهر الانحلال الأخلاقي في العراق وأسبابه القانونية والاجتماعية.

٢. تحليل أدوات السياسة الجنائية العراقية في مواجهة الانحراف الأخلاقي.

٣. اقتراح سبل إصلاح المنظومة القانونية لتعزيز حماية القيم الأخلاقية.

منهجية البحث: اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة العلاقة بين السياسة الجنائية وظاهرة الانحلال الأخلاقي، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية العراقية ذات الصلة واستنباط مضامينها التطبيقية، كما استعان البحث بآراء الفقه الجنائي المقارن لتوسيع نطاق التحليل والاستفادة من التجارب القانونية في الدول الأخرى، ولغرض تتبّع تطور السياسة الجنائية في العراق، تم توظيف المنهج التاريخي لبيان المراحل التي مرّت بها التشريعات الجنائية وأثرها في معالجة الظواهر الأخلاقية عبر الزمن، كذلك استُخدم المنهج النقدي لتقييم مدى كفاية الإطار التشريعي الحالي في مواجهة مظاهر الانحلال الأخلاقي، والكشف عن أوجه القصور التي قد تحدّ من فعاليته في تحقيق أهدافه الوقائية والإصلاحية، وينقسم البحث إلى أربعة مطالب المطلب الأول يتناول مفهوم السياسة الجنائية وتطورها، المطلب الثاني يتناول الإطار القانوني للسياسة الجنائية في العراق، المطلب الثالث يتناول ظاهرة الانحلال الأخلاقي وأسبابها في العراق، المطلب الرابع يتناول السياسة الجنائية العراقية في مواجهة الانحلال الأخلاقي، وانتهى البحث بالخاتمة وقائمة المصادر.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجنائية وتطورها : تُعتبر السياسة الجنائية من المفاهيم الأساسية في علم القانون الجنائي، إذ تمثل الأداة التي تعتمدها الدولة لمكافحة الجريمة وتنظيم وسائل الردع والعقاب، وقد تنوعت التعريفات باختلاف المدارس الفكرية وتطور الفكر الجنائي،مما يعكس الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد لهذه السياسة، فقد عرفها بعض الفقهاء على أنها "مجموعة الوسائل القانونية وغير القانونية التي تستعين بها الدولة للوقاية من الجريمة ومكافحتها بما يحقق الأمن والعدالة في المجتمع"[١]، في حين يرى الفقيه أحمد فتحي سرور أنها "توجيه تشريعي وقضائي وتنفيذي يهدف إلى تحديد سياسة المجتمع في التجريم والعقاب تحقيقاً للعدالة الاجتماعية" ويبرز هذا التعريف الطبيعة المتكاملة للسياسة الجنائية، إذ تشمل جميع مراحل العملية الجنائية بدءاً من التشريع وصولاً إلى تنفيذ العقوبة[٢]. لقد شهد مفهوم السياسة الجنائية تطوراً تاريخياً واضحاً، ففي العصور القديمة كان التركيز منصباً على الجانب العقابي والانتقامي، متأثراً بمفهوم القصاص، حيث كانت العقوبة وسيلة للانتقام من الجاني دون مراعاة الأبعاد الإنسانية أو الاجتماعية[٣]، ومع بروز الفكر القانوني الحديث خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وخاصة من خلال المدرسة الوضعية، بدأت السياسة الجنائية تركز على العلاقة بين الجريمة والبيئة الاجتماعية، ودعت إلى اعتماد أساليب إصلاحية ووقائية بدل الاقتصار على الردع فقط،

ومن هنا برز البعد الإصلاحي والوقائي للسياسة الجنائية إلى جانب البعد الردعي، ليصبح نطاقها أوسع يشمل التدابير الوقائية والعلاجية بجانب العقوبة التقليدية[٤]

ويمكن تصنيف السياسة الجنائية الحديثة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

١. السياسة التشريعية: وهي المتعلقة بتحديد الأفعال المجرّمة والعقوبات المقررة لها.
٢. السياسة القضائية: وتتمثل في كيفية تطبيق النصوص القانونية من قبل القضاء بما يضمن تحقيق العدالة.
٣. السياسة التنفيذية: وتشمل تنفيذ الأحكام وإدارة المؤسسات العقابية، بالإضافة إلى برامج الإصلاح الاجتماعي[٥].

وبناء على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن السياسة الجنائية ليست مجرد مجموعة نصوص قانونية، بل هي فلسفة تشريعية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية المجتمع من الجريمة وصون حقوق الإنسان، بما يحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي والقيمي في آن واحد.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياسة الجنائية في العراق: تستند السياسة الجنائية في العراق إلى أسس دستورية وتشريعية واضحة تهدف إلى حماية القيم

الاجتماعية والأخلاقية، وضمان الأمن القانوني للمواطنين، فقد نصّ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في مادته (٧) على "منع كل فكر أو تنظيم يروّج للكراهية أو العنف أو الفساد الأخلاقي"، كما أكّد في المادة (٣٧) على حماية الكرامة الإنسانية وصون الحريات العامة، ويعكس ذلك حرص المشرّع الدستوري على ترسيخ مبدأ حماية الأخلاق العامة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النظام العام للدولة[٦] ويُعتبر قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته الإطار التشريعي الرئيس للسياسة الجنائية في العراق، إذ تضمّن نصوصاً صريحة تجرّم الأفعال التي تمس الآداب العامة والكرامة الإنسانية، مثل جرائم الفساد الأخلاقي، والدعارة، والتحريض على الفجور، والنشر المخالف للآداب[٧]، كما تبنّى القانون مبدأ التدرج في العقوبة، مراعياً الظروف الاجتماعية والنفسية للجاني، بما يعكس تأثره بالمدرسة الإصلاحية في السياسة الجنائية[٨]، إلى جانب قانون العقوبات، هناك مجموعة من التشريعات المساندة التي تُكمّل السياسة الجنائية وتضفي عليها البعد الوقائي والإصلاحي، من أبرزها:

- قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢، الذي يهدف إلى حماية الضحايا وتجريم جميع أشكال الاستغلال.
- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، الذي ركّز على معالجة الإدمان ضمن سياسة علاجية ووقائية.

- قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، الذي يُعد من أبرز القوانين ذات البعد الإنساني في السياسة الجنائية العراقية[٩]، ورغم هذا الإطار التشريعي المتين، يواجه التطبيق العملي عدة تحديات رئيسة، من أهمها:

- ضعف التنسيق بين أجهزة العدالة الجنائية، بما فيها الشرطة، والنيابة العامة، والقضاء، والمؤسسات الإصلاحية.
- غياب إستراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة مظاهر الانحلال الأخلاقي.
- نقص الوعي القانوني والاجتماعي لدى فئات واسعة من المجتمع[١٠].

وبناءً على ذلك، فإن تطوير السياسة الجنائية في العراق يتطلب إعادة النظر في فلسفة التجريم والعقاب بما يتوافق مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية، مع التأكيد على البعد الوقائي والأخلاقي إلى جانب دور العقوبة والردع القانوني، لضمان مجتمع أكثر استقراراً وتماسكاً أخلاقياً وقيمياً.

المطلب الثالث: ظاهرة الانحلال الأخلاقي وأسبابها في العراق

الفرع الأول: مفهوم الانحلال الأخلاقي وأشكاله : يُعدّ الانحلال الأخلاقي ظاهرة اجتماعية تعكس تراجع القيم والسلوكيات المقبولة لدى الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ويُعرّفه بعض الباحثين بأنه "كل خروج عن المعايير الأخلاقية والاجتماعية

السائدة، وما ينجم عنه من أضرار على النظام الاجتماعي أو انتهاك لحقوق الآخرين"[١١].

ويأخذ الانحلال الأخلاقي في المجتمع العراقي أشكالًا متعددة، من أبرزها:

١. الفساد المالي والإداري :يُعرَّف بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، سواء كانت مالية أو غيرها، على حساب المصلحة العامة ويشمل ذلك الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، والتلاعب بالصفقات الحكومية حيث يؤدي إلى تقويض الثقة بالمؤسسات العامة وخلق بيئة مؤدية للانحراف الاجتماعي.[١٢]

٢. انتهاك الآداب العامة :ويتجلى في نشر الفجور والتحريض على الدعارة[١٣]،وإن نشر الفجور والتحريض على الدعارة يُعدّ انتهاكاً للآداب العامة من منظور الشريعة الإسلامية، إذ أن القرآن الكريم قد حرم (الفواحش ما ظهر منها وما بطن) (الأعراف: ٣٣)، ونهى عن الاقتراب من الزنا باعتباره فاحشة (وساء سبيلاً)(الإسراء: ٣٢)، كما أن الفقه المعاصر يعتبر نشر وسائل تؤدي إلى الدعارة أو تروّج لها من المقدمات المحرّمة، باعتبارها من أسباب تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي.

٣. انحراف القيم الأسرية والاجتماعية :مثل التفكك الأسري وغياب الرقابة الأبوية[١٤]،إنّ انحراف القيم الأسرية والاجتماعية في العراق أصبح من القضايا المركزية المؤثرة في النسيج المجتمعي، إذ إنّ ظاهرة التفكّك الأسري وغياب الرقابة الأبوية لا تمثل مجرد أزمة داخلية للأسرة فحسب، بل تشكّل مَخرَجاً عملياً لانهيار منظومة القيم التي كانت تحكم العلاقات الأسرية، فوفق دراسة تحليلية في العراق، فإن العوامل

التي تلت أحداث ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ من تهجير، ووفاة، وفقدان أحد الوالدين أدّت إلى تفشّي حالة عدم الاستقرار الأسري، ما أفسح المجال أمام ضعف الرقابة الأبوية، وتمدّد وسائل التواصل والانفتاح التكنولوجي، مما ساهم في ضعف التوجيه الأخلاقي والالتزام بالقيم التقليدية، وبذلك، فإن التفكّك الأسري يُعدّ ليس فقط ظاهرة منزلية، بل مُسرّعاً لانحراف القيم والممارسات الاجتماعية، ويستلزم العمل من منظور شمولي يجمع بين الدعم الأسري، والتوعية المجتمعية، وضبط العوامل الهيكلية التي تعيق الأسرة عن أداء دورها التربوي[١٥].

٤. الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية :ما يسهم في تفشي العنف والجريمة بين فئة الشباب[١٦]، وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن العراق شهد في السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التعاطي والاعتقالات المرتبطة بالمخدرات، إذ سجلت أكثر من ٧,٠٠٥ حالة اعتقال مرتبطة بتعاطي المخدرات في ٢٠٢٣، فيما تجاوز عدد القضايا المتعلقة بالاتجار ١٨٢,٧ قضية، وهذه الأرقام تُظهر أن الإدمان ليس مجرد مشكلة صحية فردية، بل مرتبط بانتشار الجرائم المنظمة والعنف في أوساط الشباب[١٧].

وتشير الدراسات الاجتماعية إلى أن هذه الظواهر لا يمكن فصلها عن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال العقود الأخيرة، لاسيما بعد عام

٢٠٠٣، إذ ساهمت هذه التحولات في ارتفاع معدلات الجريمة الأخلاقية وتفاقم الانحراف الاجتماعي[١٨].

الفرع الثاني: أسباب الانحلال الأخلاقي في العراق

١. الأسباب الاجتماعية: تلعب العوامل الاجتماعية دوراً أساسياً في انتشار الانحلال الأخلاقي، ومن أبرزها:

- التحولات الأسرية :يساهم ارتفاع معدلات الطلاق وغياب الرقابة الأبوية في ضعف الضوابط الأسرية، ما يتيح للأفراد، لاسيما الشباب، والانخراط في سلوكيات منحرفة[١٩]، وتشير الأبحاث الميدانية في العراق إلى أن التفكك الأسري، الناتج عن الطلاق أو فقدان أحد الوالدين، يؤدي إلى انخفاض قدرة الأبناء على الامتثال للقيم الأسرية، ما يزيد من احتمال تورطهم في سلوكيات مثل الانحراف السلوكي، والإدمان على المخدرات، أو الانخراط في شبكات الجريمة الصغيرة، كما أن غياب الرقابة الأبوية، سواء بسبب الانشغال بالعمل أو التشتت النفسي الناتج عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، يترك فراغاً يمكن أن يُملأ بتأثيرات خارجية سلبية، مثل الصحبة غير الصالحة ووسائل الإعلام غير الموجهة.[٢٠]
- التأثير الإعلامي والثقافي :يخلق الانفتاح الإعلامي غير المنضبط واستيراد بعض القيم والثقافات الأجنبية صداماً مع القيم والتقاليد المحلية[٢١]، ويشكّل الانفتاح

الإعلامي والثقافي أحد أبرز العوامل المؤثرة في التحولات الاجتماعية والقيمية داخل المجتمع، إذ يؤدي استيراد بعض القيم والسلوكيات الأجنبية إلى صدام واضح مع القيم والتقاليد المحلية، وخاصة بين الشباب، وقد أظهرت الدراسات أن المحتوى الإعلامي غير الموجه، سواء عبر التلفزيون أو الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن يعزز أنماط سلوكية مخالفة للمعايير المجتمعية، مثل التفكك الأسري، والترف الزائد، أو الانخراط في سلوكيات منحرفة[٢٢]. ويلاحظ في السياق العراقي أن الجيل الشاب، بسبب تعرضه لموجات ثقافية متعددة، أحياناً يجد صعوبة في التمييز بين ما يتوافق مع قيمه المحلية وما يتعارض معها، مما يؤدي إلى حالة من الاغتراب الثقافي والاجتماعي، هذا الصدام بين القيم المستوردة والقيم التقليدية يمكن أن يتجلى في تغيير أنماط اللباس، والعادات الاجتماعية، والممارسات اليومية، وحتى المواقف الأخلاقية)[٢٣]

- التهميش الاجتماعي :يؤدي ضعف فرص العمل والتعليم إلى شعور الشباب بالإحباط واليأس، ما يدفع بعضهم نحو سلوكيات غير أخلاقية[٢٤]، ويشكّل التهميش الاجتماعي أحد العوامل الهيكلية المؤثرة على سلوك الشباب، إذ يؤدي ضعف فرص العمل والتعليم وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية إلى شعور الشباب

بالإحباط واليأس، ما يفتح المجال لتبني سلوكيات غير أخلاقية أو منحرفة، فغياب الفرص المشروعة للتقدم الفردي والاجتماعي يخلق بيئة خصبة للشعور بالعزلة والاحتقان، ما يدفع بعض الشباب إلى الانخراط في الجرائم الصغيرة، والمخدرات، أو الأنشطة غير القانونية كوسيلة للتعبير عن الإحباط أو للحصول على موارد مادية عاجلة[٢٥]، وفي السياق العراقي، تشير الدراسات إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وخاصة خريجي الجامعات، وعدم تكافؤ توزيع الموارد التعليمية والاقتصادية يسهم بشكل مباشر في زيادة معدلات السلوكيات المخالفة للأعراف والقيم التقليدية، ويضعف التماسك الاجتماعي داخل المجتمع[٢٦]

٢. الأسباب القانونية والتشريعية: تشمل هذه الأسباب:

- ضعف تطبيق القانون :على الرغم من وجود نصوص قانونية صارمة، فإن التهاون في تنفيذ العقوبات يخلق بيئة مشجعة على الانحراف[٢٧]، وعلى الرغم من وجود نصوص قانونية صارمة تهدف إلى حفظ النظام والأمن الاجتماعي، فإن التهاون في تنفيذ العقوبات أو ضعف الرقابة على الالتزام بالقوانين يخلق بيئة مشجعة على الانحراف والسلوكيات غير الأخلاقية، فغياب التنفيذ الفعّال للقوانين يعزز الشعور بالإفلات من العقاب، ويمنح الأفراد، لاسيما الشباب، الفرصة لتجاوز الحدود القانونية والأخلاقية دون خوف من المساءلة[٢٨]. وفي السياق العراقي، تشير الدراسات

الميدانية إلى أن التطبيق المتفاوت للقوانين الجنائية والمدنية، ووجود فساد إداري أو تأخير في محاسبة المخالفين يساهم في زيادة معدلات الانحراف الاجتماعي والجريمة بين فئات الشباب، ويضعف الثقة بالمؤسسات القانونية، ويعتبر هذا الضعف في التطبيق أحد العوامل الرئيسة التي تربط بين النصوص القانونية الصارمة والواقع العملي، ما يؤدي إلى فجوة بين التشريع والسلوك المجتمعي[٢٩].

- الثغرات التشريعية :بعض الجرائم الأخلاقية، لاسيما الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالآداب العامة، لم تُغطَّ بالكامل في التشريعات القائمة[٣٠]، وتُعد الثغرات التشريعية من العوامل التي تسهّل انتشار بعض الجرائم الأخلاقية، إذ لم تُغطَّ بعض السلوكيات الجديدة، لاسيما الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالآداب العامة، بالكامل ضمن التشريعات القائمة، فغياب نصوص قانونية واضحة يترك فراغاً يُستغَل من قبل الأفراد للانخراط في ممارسات مخالفة للقيم الأخلاقية والاجتماعية، مثل نشر المحتوى الفاضح، والتحرش الإلكتروني، أو الترويج للسلوكيات المخالفة للأعراف[٣١] وفي السياق العراقي، تشير الدراسات إلى أن التحولات التقنية السريعة وازدياد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي جعلت بعض الجرائم الأخلاقية الرقمية خارج نطاق الرقابة القانونية التقليدية، مما أدى إلى صعوبة متابعة الجناة ومعاقبتهم بالشكل القانوني المناسب، وبالتالي، فإن وجود ثغرات تشريعية يضعف القدرة على حماية المجتمع من هذه الانحرافات ويُحد من فاعلية المنظومة القانونية[٣٢].

٣. الأسباب الاقتصادية: ترتبط مظاهر الانحلال الأخلاقي بالأوضاع الاقتصادية الصعبة، إذ يؤدي الفقر والبطالة إلى انتشار السلوكيات الإجرامية، سواء في صورة الفساد المالي أو الانحرافات الأخلاقية[٣٣]، وتعتبر الأسباب الاقتصادية من العوامل الجوهرية التي تؤثر على السلوك الاجتماعي، إذ يؤدي ضعف الدخل، والبطالة، والفقر المستشري بين شرائح المجتمع، وخصوصاً الشباب، إلى زيادة شعور الأفراد بالإحباط واليأس، ما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات منحرفة أو مخالفة للقيم الأخلاقية، فعندما يشعر الفرد بعدم القدرة على تحقيق احتياجاته الأساسية أو تحسين مستواه المعيشي بطرق مشروعة، قد يلجأ إلى وسائل غير قانونية أو غير أخلاقية للحصول على الموارد، مثل الانخراط في الجرائم الصغيرة، والاتجار بالمخدرات، أو السرقات[٣٤].

وفي السياق العراقي، تشير الدراسات إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وخاصة الحاصلين على شهادات عليا، وعدم توزيع الفرص الاقتصادية بشكل عادل بين المناطق الحضرية والريفية، يزيد من معدلات الجريمة والانحراف الاجتماعي، كما أن التفاوت الاقتصادي بين الفئات الاجتماعية يعمّق الشعور بالتمييز والإحباط، ما ينعكس سلباً على تماسك المجتمع واستقرار قيمه[٣٥].

٤. الأسباب السياسية والأمنية: تشير التقارير إلى أن الانفلات الأمني والفوضى السياسية يؤديان إلى ضعف الرقابة المجتمعية والقانونية، ما يتيح انتشار مظاهر الانحلال الأخلاقي بسهولة[٣٦]، وتلعب الأسباب السياسية والأمنية دوراً حيوياً في تشكيل بيئة السلوك الاجتماعي والانحراف، إذ يؤدي عدم الاستقرار السياسي، وضعف مؤسسات الدولة، والاضطرابات الأمنية المستمرة إلى خلق حالة من الفوضى وعدم اليقين لدى الأفراد، ما يضعف الالتزام بالقيم الأخلاقية والاجتماعية، فعندما يشعر المواطنون بأن الدولة عاجزة عن فرض القانون أو حماية حقوقهم، قد يلجأ البعض إلى سلوكيات مخالفة للقوانين لتأمين مصالحهم أو لحماية أنفسهم، بما في ذلك الانخراط في أعمال عنف، تجارة غير مشروعة، أو التهريب[٣٧]. وفي السياق العراقي، تشير الدراسات إلى أن الأزمات السياسية المتكررة والصراعات المسلحة الداخلية، إلى جانب ضعف الرقابة الأمنية في بعض المناطق، ساهمت بشكل مباشر في تفشي الفساد، وانتشار المخدرات، وارتفاع معدلات الجرائم بين الشباب، كما أن الانقسامات السياسية والاضطرابات الأمنية تؤدي إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية، ما يفاقم الإحباط الاجتماعي ويحفز السلوكيات الانحرافية بين الفئات الأكثر تأثراً، خصوصاً الشباب[٣٨].

المطلب الرابع: السياسة الجنائية العراقية في مواجهة الانحلال الأخلاقي

الفرع الأول: الأدوات التشريعية والسياسية لمكافحة الانحلال الأخلاقي: تسعى السياسة الجنائية في العراق إلى الحد من مظاهر الانحلال الأخلاقي من خلال مجموعة من الأدوات القانونية والتشريعية، التي تقوم على مبدأ التجريم والعقاب، إضافة إلى الإجراءات الوقائية والإصلاحية التي تهدف إلى صيانة المجتمع وتعزيز القيم الأخلاقية.

١- التجريم القانوني للأفعال المخالفة للآداب العامة: ينص قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على تجريم الأفعال التي تمس الأخلاق العامة، مثل الدعارة والتحريض على الفجور، بالإضافة إلى النشر الذي يخل بالآداب العامة[٣٩]، وتكمن أهمية هذه النصوص في وضع حد قانوني واضح للأفعال التي تهدد التماسك الأخلاقي والقيمي في المجتمع.

٢- التشريعات الوقائية والإصلاحية: إلى جانب العقوبات الزجرية، توجد تشريعات تهدف إلى حماية الفئات الأكثر عرضة للانحراف، ومن أبرزها:

- قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ :يركز على إعادة تأهيل الأحداث ومنع انجرافهم نحو السلوكيات المخالفة للأعراف والقيم الأخلاقية[٤٠].
- قوانين مكافحة المخدرات والاتجار بالبشر :تمزج بين العقوبة والإصلاح الاجتماعي، مع التركيز على العلاج والوقاية[٤١]

٣- الإجراءات الإدارية والسياسية: تعتمد السياسة الجنائية أيضاً على التنسيق بين المؤسسات الأمنية والقضائية، بالإضافة إلى الحملات التوعوية والتثقيفية التي تستهدف المجتمع لتعزيز الوعي بالقيم الأخلاقية والحد من مظاهر الانحلال[٤٢]

الفرع الثاني: دور القضاء والشرطة في تنفيذ السياسة الجنائية

١- دور القضاء:

يلعب القضاء دوراً محورياً في حماية المجتمع من مظاهر الانحلال الأخلاقي من خلال تطبيق القانون بصرامة وعدالة، ويستند في ذلك إلى المبادئ العامة للعدالة الجنائية، مثل مبدأ شرعية العقوبة، ومبدأ تدرج العقوبة، ومبدأ حماية المجتمع، كما أن القرارات القضائية المتعلقة بالجرائم الأخلاقية تشكل سابقة قانونية مهمة، تساهم في ردع الجرائم المستقبلية وتعزز ثقة المجتمع في النظام القانوني.

٢- دور الشرطة: تعد الشرطة الجهاز التنفيذي الأول في تطبيق السياسة الجنائية، حيث تقوم برصد الانحرافات والتحقيق فيها، والعمل على منع انتشار السلوكيات المخلة بالقيم الأخلاقية، وقد أنشأت الشرطة العراقية مؤخراً وحدات متخصصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالآداب العامة، ما يمثل خطوة نوعية لتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الانحلال الأخلاقي[٤٣]

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه السياسة الجنائية العراقية: على الرغم من وجود إطار تشريعي متكامل، تواجه السياسة الجنائية العراقية مجموعة من التحديات التي تعيق فعاليتها، ومن أبرزها:

١. ضعف التنسيق بين الأجهزة المختلفة :مما يحد من سرعة الاستجابة ويعيق التطبيق الفعّال للسياسات الجنائية، ويُعد ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية والإدارية أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الجنائية العراقية، إذ يؤدي غياب التكامل المؤسسي إلى ازدواجية المهام، وتضارب المسؤوليات، وتأخير الاستجابة للجرائم والانحرافات فغياب آليات تواصل فعّالة بين الشرطة، والقضاء، والجهات الرقابية يمنع تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، ويضعف القدرة على تطبيق القانون بشكل متسق وفعال[٤٤] وفي السياق العراقي، أشارت الدراسات الميدانية إلى أن العديد من الجرائم، سواء كانت مالية أو أخلاقية، تتفاقم بسبب غياب التنسيق بين الأجهزة المختصة، ما يؤدي أحياناً إلى إفلات الجناة من العقاب أو ضعف المتابعة القانونية، كما أن ضعف التنسيق يعرقل تنفيذ برامج الوقاية والتوعية المجتمعية، ويؤثر سلباً على ثقة المواطنين في قدرة الدولة على حماية النظام الاجتماعي[٤٥]

٢. القصور في الثقافة القانونية لدى المجتمع : يُعد القصور في الثقافة القانونية لدى أفراد المجتمع من أبرز التحديات التي تواجه السياسة الجنائية العراقية، إذ يؤدي ضعف وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية إلى تراجع التعاون مع الجهات المختصة، صعوبة الامتثال للقوانين، وانتشار ممارسات مخالفة للقانون بشكل غير مقصود أو متعمد، فعدم معرفة الأفراد بالإجراءات القانونية، والعقوبات المقررة، أو أهمية الالتزام بالقواعد يشجع على السلوكيات المنحرفة ويحد من قدرة الدولة على تطبيق القانون بفاعلية[٤٦]. وفي السياق العراقي، تشير الدراسات إلى أن الكثير من المواطنين يجهلون حقوقهم الأساسية في التعامل مع القضاء والشرطة، كما أن بعضهم يعتقد أن القوانين صعبة التطبيق أو غير عادلة، ما يساهم في ضعف احترام القوانين ويعزز ظاهرة الإفلات من العقاب، وخصوصاً في حالات الجرائم الأخلاقية أو المالية البسيطة، كما أن غياب برامج التوعية القانونية المستمرة يزيد من فجوة المعرفة القانونية ويضعف ثقة المجتمع في قدرة الدولة على حماية النظام العام.[٤٧]

٣. الثغرات التشريعية: تشكل الثغرات التشريعية أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الجنائية العراقية، إذ لا تغطي بعض النصوص القانونية بشكل كامل الجرائم الحديثة، لاسيما الجرائم الإلكترونية والأخلاقية المرتبطة بالآداب العامة، فغياب نصوص واضحة ومفصلة يجعل من الصعب متابعة الجناة ومعاقبتهم بالشكل القانوني المناسب، ويترك فراغاً يُستغَل من قبل البعض لممارسة سلوكيات مخالفة للقوانين

والأعراف الاجتماعية[٤٨] وفي السياق العراقي، تشير الدراسات إلى أن التحولات التقنية السريعة وارتفاع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تطور أساليب الجريمة، جعلت بعض الجرائم خارج نطاق الرقابة القانونية التقليدية، وهذا الواقع يحد من فعالية السياسة الجنائية ويقلل من القدرة على حماية المجتمع، خصوصاً الشباب، من الانحرافات الرقمية والاجتماعية[٤٩]

٤. الضغوط السياسية والأمنية :تُعد من أبرز التحديات التي تواجه السياسة الجنائية العراقية، إذ تؤثر الانقسامات الحزبية، والتجاذبات السياسية، والتدخلات في عمل الأجهزة القضائية والأمنية على استقلالية مؤسسات إنفاذ القانون، فعندما تُستخدم السلطة السياسية للتأثير في مسار التحقيقات أو في تطبيق الأحكام، تضعف الثقة العامة في العدالة، وتصبح السياسة الجنائية أداة انتقائية بدلاً من كونها وسيلة لضمان المساواة أمام القانون[٥٠] كما أن الاضطرابات الأمنية، وانتشار الجماعات المسلحة، وضعف السيطرة الحكومية في بعض المناطق، تؤدي إلى إعاقة عمل المؤسسات العدلية والأمنية، وتخلق بيئة خصبة لانتشار الجريمة والانحراف الاجتماعي، وقد أشارت الدراسات إلى أن استمرار التهديدات الأمنية والسياسية يُربك أداء الأجهزة المختصة، ويجعل تنفيذ القوانين عملية انتقائية تخضع للضغوط وليس للمعايير القانونية الموضوعية[٥١]

المطلب الخامس: التوصيات والآفاق المستقبلية للسياسة الجنائية في العراق

الفرع الأول: التوصيات لتعزيز فعالية السياسة الجنائية : استناداً إلى تحليل الأوضاع الراهنة والتحديات التي تواجه السياسة الجنائية في مواجهة الانحلال الأخلاقي في العراق، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية والواقعية، تشمل:

١. تطوير الإطار التشريعي: ينبغي تعديل بعض النصوص القانونية لسد الثغرات، لاسيما المتعلقة بالجرائم الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية والتحريض على الفجور عبر الإنترنت، كما يُستحسن إدراج نصوص واضحة تحدد مسؤولية منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة المحتوى المخالف للآداب العامة[٥٢].

٢. تقوية الرقابة القضائية والأمنية: يجب تعزيز استقلالية القضاء ودعم عمل الشرطة القضائية من خلال وحدات متخصصة لمكافحة الجرائم الأخلاقية، مع توفير برامج تدريب مستمرة للقضاة ورجال الشرطة للتعامل بفعالية مع الجرائم الحديثة[٥٣].

٣. التوعية المجتمعية والتثقيف الأخلاقي: تلعب الحملات التوعوية والتعليمية دوراً محورياً في ترسيخ القيم الأخلاقية لدى الشباب والمواطنين، ويمكن تنفيذ هذه الحملات من خلال البرامج المدرسية، وورش العمل المجتمعية، والحملات الإعلامية عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية

٤. إدماج البعد الوقائي والإصلاح الاجتماعي: ينبغي تعزيز البرامج الإصلاحية للمتورطين في الجرائم الأخلاقية، بما في ذلك إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي

لتقليل احتمال العودة إلى الانحراف، إضافة إلى تطوير مراكز رعاية الأحداث ودعم برامج العلاج من الإدمان.[٥٤].

الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية للسياسة الجنائية في العراق

١. اعتماد استراتيجيات شاملة ومتكاملة: يجب أن تتبنى العراق إستراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الانحلال الأخلاقي تشمل جميع الأجهزة الحكومية (القضاء، الشرطة، وزارة التربية، الإعلام، والمنظمات غير الحكومية)، مع العمل على توحيد الجهود وتحقيق التنسيق الفعلي[٥٥].

٢. الاستفادة من التجارب الدولية: يمكن دراسة التجارب الدولية في مجال الحد من الجرائم الأخلاقية، مثل البرامج الوقائية في بعض الدول الأوروبية والأمريكية، وتكييفها بما يتناسب مع البيئة الاجتماعية والثقافية العراقية[٥٦].

٣. التركيز على البحث العلمي والدراسات الميدانية: ينبغي دعم الدراسات القانونية والاجتماعية لتوفير بيانات دقيقة عن انتشار الانحلال الأخلاقي وأنماط الجرائم وتأثير التدخلات المختلفة، ما يسهم في اتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة علمية وليس مجرد تقديرات نظرية.

٤. تعزيز التعاون الدولي: نظراً لأن بعض الجرائم الأخلاقية لها أبعاداً دولية، مثل الاتجار بالبشر والمخدرات، فإن تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وتبادل المعلومات والخبرات يعد أمراً ضروريا.[٥٧]

الخاتمة : تُشير نتائج الدراسة إلى أن الانحلال الأخلاقي في العراق يشكل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتأثر بعوامل اجتماعية، واقتصادية، وقانونية، وسياسية، وقد تبين أن انتشار هذه الظاهرة يمثل تهديداً مباشراً للاستقرار الاجتماعي والأمني، ويضعف القيم الأخلاقية التي تشكل العمود الفقري للمجتمع.

كما أظهرت الدراسة أن السياسة الجنائية العراقية تمتلك مجموعة من الأدوات القانونية والتشريعية الفعّالة لمواجهة الانحلال الأخلاقي، لكنها تواجه تحديات كبيرة، أبرزها ضعف التنسيق بين الأجهزة القضائية والأمنية، ووجود ثغرات تشريعية خاصة بالجرائم الحديثة، بالإضافة إلى نقص الثقافة القانونية لدى بعض فئات المجتمع. وقد قدم البحث عدداً من التوصيات العملية لتعزيز فعالية السياسة الجنائية، من أهمها: تطوير الإطار التشريعي لسد الثغرات، وتقوية الرقابة القضائية والأمنية، ونشر برامج التوعية المجتمعية والتثقيف الأخلاقي، وإدماج البعد الإصلاحي والعلاجي للمتورطين في الجرائم الأخلاقية، كما أكد على ضرورة تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة، والاستفادة من التجارب الدولية، وتعزيز البحث العلمي والدراسات الميدانية، إلى

جانب تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الجرائم العابرة للحدود. بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الحد من الانحلال الأخلاقي في العراق يتطلب تكامل الجهود بين المؤسسات القانونية والمجتمع، مع التركيز على الوقاية والإصلاح، لضمان مجتمع أكثر أمناً واستقراراً، يحافظ على قيمه الأخلاقية، ويصون حقوق الأجيال القادمة.

قائمة المصادر:

١. تقرير البنك الدولي حول العراق، *التحولات الاجتماعية بعد ٢٠٠٣*، بغداد، ٢٠١٥.
٢. تقرير منظمة العمل الدولية، *الفقر والبطالة في العراق*، بغداد، ٢٠٢٠.
٣. تقرير وزارة الداخلية العراقية، ظاهرة الجريمة الأخلاقية في العراق (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، بغداد، ٢٠٢٤.
٤. جابر، حسين، *الإعلام وتأثيره على السلوك الشبابي في العراق*، بغداد، ٢٠١٩.
٥. حجازي، عبد الفتاح بيومي، *الجريمة الإلكترونية والآداب العامة*، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
٦. حسن، أحمد، *التهميش الاجتماعي والشباب: دراسة في السياق العراقي*، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢٠.
٧. الحسني، علي، *التنسيق المؤسسي وأثره على مكافحة الجريمة في العراق*، مجلة العلوم القانونية، بغداد، ٢٠١٩.
٨. الخزعلي، علي، *أثر ضعف تطبيق القانون على الانحراف الاجتماعي في العراق*، مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية، بغداد، ٢٠٢١.

٩. الخشاب، محمد مصطفى، *الأسرة والمجتمع: دراسة في السلوك الاجتماعي*، القاهرة، ٢٠١٨.

١٠. الركابي، عبد الله ، *مدخل إلى الجريمة الأخلاقية في العراق*، دار النهضة العربية، بغداد، ٢٠٢٠.

١١. الركابي، عبد الله، *شرح قانون العقوبات العراقي (القسم العام)*، بغداد، ٢٠١٩.

١٢. سرور، أحمد فتحي، *الجرائم المرتبطة بالمخدرات وتأثيرها على المجتمع*، دار النهضة العربية، ٢٠١٧.

١٣. سرور، أحمد فتحي، *السياسة الجنائية – الأدوات الوقائية والعقابية*، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.

١٤. سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون العقوبات – السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.

١٥. السماري، حيدر، *التوعية القانونية ودورها في الحد من الانحراف الاجتماعي*، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

١٦. السماري، حيدر، *الفساد الإداري وتهاون تطبيق القانون: دراسة ميدانية في محافظات العراق*، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

١٧. صالح، علي، *الثغرات التشريعية في مواجهة الجرائم الرقمية: دراسة مقارنة*، مجلة الدراسات القانونية الحديثة، جامعة الموصل، ٢٠١٩.

١٨. طالب، نوري، *الانحراف الأخلاقي بين الشباب العراقي*، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

١٩. طالب، نوري، *السياسة الجنائية ومناهجها المعاصرة*، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٢٠. طالب، نوري، *تنفيذ السياسة الجنائية العراقية في مواجهة الانحلال الأخلاقي*، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٢١. عباس، فخري صبري، دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكّك الأسري للعائلة العراقية بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩، مجلة الفتح، ٢٠٢٣.

٢٢. عبد الله، كريم، *البطالة والفقر وأثرهما على السلوك الإجرامي للشباب*، مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠.

٢٣. عبدالله، كريم، *البطالة والتعليم وأثرهما على الانحراف السلوكي للشباب في العراق*، مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة الكوفة، ٢٠١٩.

٢٤. عمر، عبد القادر، *الدراسات الاجتماعية المعاصرة*، الإسكندرية، ٢٠١٦.

٢٥. عمر، عبد القادر، السياسة الجنائية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨.

٢٦. المهدي، علي، *أثر الثقافة القانونية على فاعلية تطبيق القانون في العراق*، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢١.

٢٧. المهدي، علي، *الأبعاد الاقتصادية للانحراف الاجتماعي في العراق* ، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢١.

٢٨. المهدي، علي، *الإعلام والثقافة في العراق: أثر القيم المستوردة على المجتمع المحلي*، مجلة البحوث الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢١.

٢٩. النجفي، محمد، *أثر ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية على فاعلية السياسة الجنائية في العراق*، مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية، جامعة الموصل، ٢٠٢٠.

٣٠. النجفي، محمد، *الأمن والسياسة وأثرهما على السلوك الشبابي في العراق*، مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة الموصل، ٢٠١٩.

٣١. النجفي، محمد، *التأثير الإعلامي على السلوك الشبابي في العراق*، مجلة الدراسات الإعلامية والثقافية، جامعة الموصل، ٢٠١٩.

٣٢. الهاشمي، خالد، *الجرائم الإلكترونية وأثرها على الآداب العامة في العراق*، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، بغداد، ٢٠٢٠.

٣٣. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته، المواد (٤٠١-٤٠٣)

٣٤. وزارة التخطيط العراقية، *التقرير السنوي حول البطالة والفقر* ٢٠٢٢.

٣٥. وزارة الداخلية العراقية، *تقرير الأمن والسيطرة على الجرائم الأخلاقية* ٢٠٢٣.

٣٦. وزارة الداخلية العراقية، *تقرير الفساد الإداري والاجتماعي في العراق* ٢٠٢١، بغداد.

٣٧. وزارة الداخلية العراقية، *تقرير مكافحة الجرائم الإلكترونية* ٢٠٢٣، بغداد.

٣٨. وزارة العدل العراقية، *دليل القوانين الخاصة بالأحداث والجرائم الأخلاقية*، بغداد، ٢٠٢٢.

٣٩. وزارة العدل العراقية، *دليل القوانين الخاصة بالأحداث والجرائم الأخلاقية*، بغداد، ٢٠٢٢.

الهوامش

[١] - عبد القادر عمر، السياسة الجنائية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص ٢٢.

[٢] - أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٥.

[٣] - محمد مصطفى الخشاب، تاريخ الفكر الجنائي، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤١

[٤] - عبد الفتاح بيومي حجازي، الفكر الجنائي الحديث، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٦٧

[٥] - نوري طالب، السياسة الجنائية ومناهجها المعاصرة، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص ٣٣

[٦] - الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المواد (٧، ٣٧).

[٧] - قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته، المواد (٤٠١-٤٠٣)

[٨] - عبد الله الركابي، شرح قانون العقوبات العراقي (القسم العام)، بغداد، ٢٠١٩، ص ٨٩.

[٩] - وزارة العدل العراقية، دليل القوانين الخاصة بمكافحة الجريمة الأخلاقية، بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٤

[١٠] - تقرير وزارة الداخلية العراقية، ظاهرة الجريمة الأخلاقية في العراق (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، بغداد، ٢٠٢٤، ص٧.

[١١] – عبد الله الركابي، *مدخل إلى الجريمة الأخلاقية في العراق*، دار النهضة العربية، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٢

[١٢] – وزارة الداخلية العراقية، *تقرير الفساد الإداري والاجتماعي في العراق* ٢٠٢١، بغداد، ص ٩.

[١٣] – نوري طالب، *الانحراف الأخلاقي بين الشباب العراقي*، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٤٥

[١٤] – محمد مصطفى الخشاب، *الأسرة والمجتمع: دراسة في السلوك الاجتماعي*، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٦٧

[١٥] – فخري صبري عباس، دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكّك الأسري للعائلة العراقية بعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩، مجلة الفتح، ٢٠٢٣، ص٩٨.

[١٦] – أحمد فتحي سرور، *الجرائم المرتبطة بالمخدرات وتأثيرها على المجتمع*، دار النهضة العربية، ٢٠١٧، ص ٣٣.

[١٧] – United Nations Office on Drugs and Crime, *Iraq: Drug Trafficking and Addiction Dynamics Report 2019-2023*, UNODC, 2024.

[١٨] – تقرير البنك الدولي حول العراق، *التحولات الاجتماعية بعد* ٢٠٠٣، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢١

[١٩] – عبد القادر عمر، *الدراسات الاجتماعية المعاصرة*، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ٥٤.

[٢٠] – نجية عراب ثاني، أثر التفكّك الأسري على انحراف الأحداث، مجلة الأسرة والمجتمع، ٢٠١٨، ص١٢٢.

[٢١] – حسين جابر، *الإعلام وتأثيره على السلوك الشبابي في العراق*، بغداد، ٢٠١٩، ص ٣٩

[٢٢] – علي المهدي، *الإعلام والثقافة في العراق: أثر القيم المستوردة على المجتمع المحلي*، مجلة البحوث الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢١، ص٤٣.

[٢٣] – محمد النجفي، *التأثير الإعلامي على السلوك الشبابي في العراق*، مجلة الدراسات الإعلامية والثقافية، جامعة الموص، ٢٠١٩، ص٩٨.

[٢٤] – وزارة التخطيط العراقية، *التقرير السنوي حول البطالة والفقر* ٢٠٢٢، ص ١١

[٢٥] – أحمد حسن، *التهميش الاجتماعي والشباب: دراسة في السياق العراقي*، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢٠، ص٦٥.

[٢٦] – كريم عبدالله، *البطالة والتعليم وأثرهما على الانحراف السلوكي للشباب في العراق*، مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة الكوفة، ٢٠١٩، ص٨٧.

[٢٧] – قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته، المواد (٤٠١–٤٠٣)

[٢٨] – علي الخزعلي، *أثر ضعف تطبيق القانون على الانحراف الاجتماعي في العراق*، مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية، بغداد، ٢٠٢١، ص٤٣.

[٢٩] – حيدر السماري، *الفساد الإداري وتهاون تطبيق القانون: دراسة ميدانية في محافظات العراق*، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٨٣.

[٣٠] – عبد الفتاح بيومي حجازي، *الجريمة الإلكترونية والاداب العامة*، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٧٢.

[٣١] – خالد الهاشمي، *الجرائم الإلكترونية وأثرها على الاداب العامة في العراق*، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، بغداد، ٢٠٢٠، ص٤٣.

[٣٢] – علي صالح، *الثغرات التشريعية في مواجهة الجرائم الرقمية: دراسة مقارنة*، مجلة الدراسات القانونية الحديثة، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص٩٠.

[٣٣] – تقرير منظمة العمل الدولية، *الفقر والبطالة في العراق*، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٨

[٣٤] – علي المهدي، *الأبعاد الاقتصادية للانحراف الاجتماعي في العراق* ، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢١، ص٧٦.

[٣٥] – كريم عبد الله، *البطالة والفقر وأثرهما على السلوك الإجرامي للشباب*، مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص٦٥.

[٣٦] – وزارة الداخلية العراقية، *تقرير الأمن والسيطرة على الجريمة الأخلاقية* ٢٠٢٣، ص ٧

[٣٧] – علي الحسيني، *الأسباب السياسية والأمنية للانحراف الاجتماعي في العراق*، مجلة الدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠٢٠، ص٧٦.

[٣٨] – محمد النجفي، *الأمن والسياسة وأثرهما على السلوك الشبابي في العراق*، مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص٨٣.

[٣٩] – قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته، المواد (٤٠١–٤٠٣)

[٤٠] – وزارة العدل العراقية، *دليل القوانين الخاصة بالأحداث والجرائم الأخلاقية*، بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٨

[٤١] – أحمد فتحي سرور، *السياسة الجنائية – الأدوات الوقائية والعقابية*، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٤٧.

[٤٢] – وزارة الداخلية العراقية، *تقرير مكافحة الجرائم الإلكترونية* ٢٠٢٣، بغداد، ص ١٢

[٤٣] – عبد الله الركابي، *شرح قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق*، ص ٩٢.

[٤٤] – محمد النجفي، *أثر ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية على فاعلية السياسة الجنائية في العراق*، مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية، جامعة الموصل، ٢٠٢٠، ص٧٦.

[٤٥] – علي الحسني، *التنسيق المؤسسي وأثره على مكافحة الجريمة في العراق*، مجلة العلوم القانونية، بغداد، ٢٠١٩، ص٣١.

[٤٦] – علي المهدي، *أثر الثقافة القانونية على فاعلية تطبيق القانون في العراق*، مجلة العلوم الاجتماعية، بغداد،٢٠٢١، ص٤٣.

[٤٧] – حيدر السماري، *التوعية القانونية ودورها في الحد من الانحراف الاجتماعي*، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٣١.

[٤٨] – خالد الهاشمي، *الجرائم الإلكترونية وأثرها على الاداب العامة في العراق*، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، بغداد، ٢٠٢٠، ص٦٥.

[٤٩] – علي صالح، *الثغرات التشريعية في مواجهة الجرائم الرقمية: دراسة مقارنة*، مجلة الدراسات القانونية الحديثة، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص٨٦.

[٥٠] – أحمد الشمري، *التحديات السياسية وأثرها على استقلالية السياسة الجنائية في العراق*، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص٥١.

[٥١] – فاضل التميمي، *الأمن والسياسة الجنائية: دراسة تحليلية في الواقع العراقي*، مجلة الدراسات الاجتماعية والقانونية، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص٥٣.

[٥٢] – عبد الفتاح بيومي حجازي، *الجريمة الإلكترونية والآداب العامة*، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٨٨

[٥٣] – نوري طالب، *السياسة الجنائية ومناهجها المعاصرة*، مصدر سابق، ص ٥٤.

[٥٤] – وزارة الداخلية العراقية، *تقرير الأمن والسيطرة على الجرائم الأخلاقية* ٢٠٢٣، مصدر سابق، ص ١٠

[٥٥] – أحمد فتحي سرور، *السياسة الجنائية – الأدوات الوقائية والعقابية*، مصدر سابق، ص ٦٣.

[٥٦] – حسين جابر، *الإعلام وتأثيره على السلوك الشبابي في العراق*، مصدر سابق، ص ٤١.

[٥٧] – وزارة العدل العراقية، *دليل القوانين الخاصة بالأحداث والجرائم الأخلاقية*، مصدر سابق، ص ٢٠